مجلة كليّة
الدعوة الإسلامية
عشر
مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة تصدر سنويًا
1424 من ميلاد الرسول ﷺ 1995 أفرنجي

إختتام النّبوّة

ظاهرة الشّعراء الكُتّاب في ليبيا

مالم يُذع من المصطلحات النحويّة

مجمل لتاريخ الكنيسة

مالم يُذع من
المصطلحات النحوية والصرفية

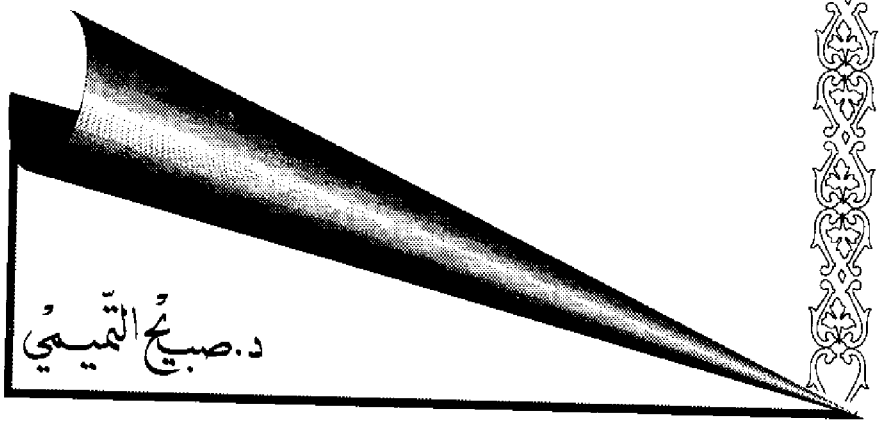

د. صبيح التميمي

فكرة البحث:

هي مجموعة مصطلحات نحوية وصرفية لم تشتهر في ميدانها، لأبي القاسم محمد بن سعيد المؤدب أحد علماء القرن الرابع الهجري ضمّنها كتابه «دقائق التصريف»[1]، وهو مؤلف نحوي مجهول الترجمة، لا يُعرف عنه سوى اسمه، وتلمذته للهيثم الشاشي «ت 335 هـ»، وأنه فرغ من تأليف كتابه عام «338 هـ».

والمصطلحات المشار إليها رائدة في بابها، خلَت منها كتب النحو والصرف الأخرى، لذا فهي تشكّل إضافة علمية جديرة بالتقدير.

(1) نشره المجمع العلمي العراقي بتحقيق الأساتذة: ناجي القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال مؤخراً.

أولاً: مصطلحات دلالة الأفعال الماضية والمضارعة[2]:

- 1 -

«النّصّ - الممثّل - الرّاهن»

وجّه النحاة نظرهم - في قسمة الأفعال - إلى صيغها المفردة، وربطوا بينها وبين الزمان[3]، فلما كان الزمان[4] ثلاثة أقسام:

- ما مضَى
- وما هو كائن لم ينقطع
- وما يكون ولم يقع[5]

كان الفعل عندهم تعبيراً عن هذه الأزمنة، فقالوا: هو:

«ماضٍ، وحاضر، ومستقبل».

أي: إنّهم خصّوا كلّ زمان بصيغة معيّنة.

فصيغة «فعل» : دالّة على المضيّ[6]

و «يَفْعل» : دالّة على الحال، أو الاستقبال[7].

و «اِفْعل»[8] : دالّة على الاستقبال[9].

وهكذا جرت مباحث النحاة حول هذه الصيغ المفردة، ودلالاتها المذكورة، دون النظر إليها من خلال السياق الذي ترد فيه، ويضفي عليها

---

(2) جمعت هنا مصطلحات الماضية والمضارعة بسبب تشاركهما في قسم منها.

(3) باعتبار الزمن أحد مقوّمي حقيقة الفعل (الكتاب 1/ 36، وشرح المفصل 7/ 4).

(4) أي: الزمان الفلكي.

(5) الكتاب 1/ 12، والأصول لابن السراج 1/ 38، وأسرار العربية 315، ومجالس ثعلب 1/ 153.

(6) الكتاب 1/ 12، والأصول 1/ 38، وشرح المفصل 7/ 4.

(7) المقتضب 3/ 214، والأصول 1/ 39.

(8) صيغة «افعل» مختلف فيها بين البصريين والكوفيين من حيث كونها قسماً بذاته، أم جزءاً من المضارع، انظر: شرح المفصل 7/ 61، وهمع الهوامع 1/ 9.

(9) لأنها طلب حصول شيء لم يحدث بعد، وقد تدلّ على الحال عند بعضهم.

دلالات جديدة، ما عدا إشارات سريعة داخل أبواب كتبهم العامة، وكذا ما ورد في كتب البلاغة، والتفسير، والأصول[10].

* وعند تجاوز كتب النحو إلى الاستعمال اللغوي عند العرب، سنجد أن كلّ صيغة فعلية ـ ضمن سياق معيّن ـ يمكن أن تعبّر عن دلالات الصيغ الأخرى.

ولهذا نقول في درسنا الحديث أنّ للفعل زمانين:

ـ زمان صرفي: يُفهم من دلالة الصيغة الصرفية المفردة.

ـ وزمان نحوي: يُفهم من دلالة الصيغة خلال سياق، وقرائن معيّنة.

وبهذا الزمان النحوي يكون بإمكان الصيغتين «فَعل» و «يَفْعل» التعبير عن كلّ الأزمنة المتعدّدة، والمتعارف عليها في اللغات الأخرى من:

* ماضٍ، وما قبله، وما بعده.

وحاضر

ومستقبل، وما قبله، وما بعده.

* وفي أسلوب القرآن الكريم والنثر الفصيح شواهد كثيرة لهذه الأزمنة بالصيغتين المذكورتين[11]. غير أن حَصْر منهج النحاة في بحث دلالات الصيغ الإفرادية لا السّياقية، ساهم بشكل كبير في عدم إظهار قدرة الصيغة الفعلية الواحدة على التعبير عن دلالات زمانية متعددة، بخلاف البلاغيين،

---

(10) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 252، والإيضاح: 695 والكشاف 3/ 411، والبحر المحيط 8/ 520 وقد عني الأصوليون عناية فائقة، وربطوا زمان الفعل بنظام تأليف الجملة وسياقها، والقرائن المقيّدة للفعل، لفظية كانت أم حكاية. (انظر: البحث النحوي عند الأصولين: 168).

(11) ينظر: معاني الماضي والمضارع في القرآن، مجلة مجمع اللغة العربية ع 10 ـ 1958.

ـ الزمن في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، ع 14 ـ 1962.

ـ التعبير الزمني عند النحاة العرب، لعبد الله بو خلخال.

ـ الفعل والزمن، للدكتور عصام نور الدين، والإشارات النحوية في الكتاب 1/ 35، والأصول 1/ 38، ومجالس ثعلب 1/ 153 والمقتضب 3/ 214، وهمع الهوامع 1/ 9، وفيه شيء من العناية بدلالات السياق أكثر من غيره.

والمفسّرين، والأصوليين الذين أعطوا السياق شيئاً من العناية، ومع ذلك فقد تركوا الاصطلاح على الدلالات الفرعية للصيغة الواحدة، لتميّز عن أخواتها.

* وهنا تبرز ريادة القاسم بن محمد المؤدّب في اختيار مصطلحات ثلاثة لجملة من استعمالات صيغتي «فَعل» و «يَفْعل»،

فقال:

الماضي ثلاثة أنواع:

- نصّ، وممثّل، وراهِن،

فالنّصُّ: ما وافق لفظه لفظ الماضي، ومعناه معناه.

مثل قوله [جلّ وعزّ] ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا﴾ [سورة النحل، الآية: 75][12].

فالمؤدّب يرى أن صيغة «فَعَل» الماضية أصلاً، إذا دلّت على الزمان الماضي أيضاً، وتحدّثت عنه كما في الآية الكريمة فهي محدّدة، ومقيّدة بالأصل الذي وُضعت له، لذا أطلق على هذا النوع من «فعل» بِـ «النصّ».

* * *

والممثّل: ما كان لفظه لفظ الماضي، ومعناه لمستقبل الزمان... مثل قول الله جلّ وعزّ: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [سورة النحل، الآية: 1].

أي: يأتي، يعني يوم القيامة... ومثل قولهم: ... غَفَر الله لك... معناه: يغفر، لأنّ الدعاء يقع بالمستقبل لا بالماضي»[13].

ويبدو أن سبب إطلاق هذه التسمية على «فَعل» الاستقبالية، هو تمثيلها لزمان غيرها من الصيغ.

---

(12) دقائق التصريف: 17.

(13) دقائق التصريف: 17 ـ 18، ما ذكره المؤدب هنا بعض حالات ورود الماضي بمعنى المستقبل، ومن الحالات الأخرى هو:
ما اقتضى وعداً، وما جاء في سياق الشرط، وما عطف على ما عُلِم استقباله، وغيرها.

والراهن: المقيم على حالة واحدة، مثل قول الله جلّ وعزّ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية: 27]، ألا ترى أنه كان قديراً، واليوم ـ أيضاً ـ هو قدير، وبعد اليوم قدير»[14].

* يريد المؤدّب بـ «الراهن» الدالّ على الاستمرار والثبوت[15]، بدليل قوله بعد هذا: «وصلح الماضي في موضع الدائم لما كان المعنى مفهوماً»[16].

* **والرّاهن**: مصطلح استخدمه بعده ابن فارس «ت 495 هـ» في إشارة يتيمة ـ دون شرح ـ مكتفياً بالتمثيل له، إذ قال:

«باب الفعل يأتي بلفظ الماضي وهو «راهن» أو «مستقبل» قال الله جلّ ثناؤه ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ . . .﴾ [سورة آل عمران، الآية: 110][17]. . . وقال جلّ ثناؤه ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [سورة النحل، الآية: 1].

فتمثيل ابن فارس بـ «كُنتُمْ خَيْرَ أُمّةٍ. . .» يدل دلالة واضحة على أنه يريد الثبات والاستمرار على هذه الصفة.

مصطلحا:

«النصّ»، و «الممثّل»

للفعل المضارع أيضاً:

كرّر المؤدّب إطلاق هذين المصطلحين للفعل المضارع أيضاً، لعلّة الإطلاق السابقة.

فالنصّ: في الفعل المضارع هو:

«ما وافق لفظه لفظ المستقبل، ومعناه معناه، نحو قولك:

يضرب زيدٌ غداً عمراً»[18].

---

(14) دقائق التصريف: 19.

(15) لسان العرب: رهن 3/ 1758.

(16) دقائق التصريف: 20.

(17) الصاحبي في فقه اللغة: 219.

(18) قرينة «غداً» حددت زمان المستقبل للفعل، ومن القرائن الأخرى سبقه بالظرف «إذا»، وبحرف التنفيس، وبأدوات النصب، أو إلحاقه بنوني التوكيد، أو كان حديثاً عن أمور مستقبلية، أو كان دالاً على طلب، أو مقتضياً وعداً. . . .

* أي: ما كان لفظه معبّراً عن الأصل الموضوع له، لذا فهو نصّ في هذا.

* **والممثّل**: فيه هو:

«ما كان لفظه لفظ المستقبل، ومعناه لماضي الزمان وعائره[19]، وذلك نحو قولك: سِرْتُ أمس حتى أدخلُها. أي: حتى دخلتها، لأنّ في قولك: سِرْتُ، دليلاً على ذلك»[20].

* أي: ما كان لفظه مستقبلاً، ومعناه معبّراً وممثّلاً لصيغة أخرى، ومما يلاحظ عن أبي القاسم المؤدب في اصطلاحه على الفعل المضارع بِـ «النصّ، و «الممثّل»، هو:

أ ـ المماثلة والمطابقة في إطلاق المصطلحين على الماضي، والمضارع، ولعله اعتدّ بِكَون الصيغة ـ فعل أو يفعل ـ نصّاً في أصلهما، أو ممثّلة لغيرها، فوحّد المصطلح بينهما، وفي هذا ما يُعْتذَر له.

ب ـ عدم اصطلاحه على الفعل المضارع حال تمثيله لأزمنة أخرى، كالحال، والاستمرار...

* * *

ـ 2 ـ

من مصطلحات الفعل الماضي:

الماضي، والواجب، والعائر، والمعرّى

ذكر أبو القاسم المؤدّب للفعل الماضي، اصطلاحات أربعة ـ أوّلها معروف ـ وفق دلالته الزمنية أو الشكلية، معلّلاً سبب إطلاق كل مصطلح بالاتفاق الحاصل بين المعاني اللغوية والمصطلحات المختارة.

---

(19) أي: ذاهبه.

(20) قرينة «أمس» حددت الزمان الماضي للفعل، ومن القرائن الأخرى: سبقه بِـ «لم ولما، وإذْ» وكذا عطفه على ماضٍ، أو كونه خبراً لكان وأخواتها..

فقال:

«ويسمّى الماضي: ماضياً، وواجباً، وعائراً، ومعرّى»[21].

ثم بدأ يذكر علل هذه المسميّات، فقال:

* وسُمّي ماضياً، لأنّه مفروغ منه، ولوقوعه في الزمان الماضي.

وسمّي واجباً، لأنّه وَجَبَ، أي: سقط وفُرِغ منه، مأخوذ من قولهم: وجب علينا الحائط: إذا سقط، ووجبت الشمس: إذا غابت...[22].

وسمّي عائراً، لأنّه عار، أي: ذهب، ومنه قيل لحمار الوحش: عَيْرٌ، لركوب رأسه ذاهباً في الفلاة.....[23].

وسمّي مُعرًى، لأنه عُرّي من الحروف العوامل والزوائد....»[24].

* * *

- 3 -

من مصطلحات الفعل المضارع:

الغابـر

وصف أبو القاسم المؤدّب الفعل المضارع بمصطلح «الغابر»[25]، وأقواله فيه جليّة، منها:

«اضْرِبْ... دخلت الألف فيها لسكون الحرف الثاني في الغابر»[26].

يريد: أنّ أصل «اِضْربْ»: «يَضْربُ»، فيحذَف حرف المضارعة، فتتقدم الضاد وهي ساكنة، لا يمكن الابتداء بها، فتجلب همزة وصل فيصبح: اضْربْ.

---

(21) دقائق التصريف: 26.

(22) لسان العرب: وجب 6/ 4767.

(23) لسان العرب: عبير 4/ 3186.

(24) دقائق التصريف: 27.

(25) «الغابر»: الباقي، والماضي، وهو من الأضداد (ينظر: الأضداد، للأصمعي، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد: 58).

(26) دقائق التصريف: 99.

وكذا تعقيبه على قول امرىء القيس:

فاليومُ أشربْ ....

قال: «جزم آخر الفعل الغابر من غير علّة أوجبت ذاك»[27].

وقال في موضع آخر:

«ومنهم مَنْ يثبت الهمزة في الغابر كما أثبتها في العائر... فيقول: يرأى...»[28].

أما علّة إطلاق هذا المصطلح فيمكن أن نستنبطها من قوله:

«وإنمّا بُني الأمر على الغابر، لأنّهما جميعاً غابران، والشيء يقاس بما يشاكله...»[29].

وبيان هذا أنّ صيغة الأمر قد بُنيت وفق صيغة المضارع، لوجه مشابهة بينهما، ويعني بالبناء هنا كون الأمر مضارعاً بعد نزع حرف المضارعة[30] أما أساس تشابههما فهو كونهما غابرين - باقيين - أي: يشكلان حدثين لم يقعا بعد، وهو ما نعرفه باشتراكهما بالزمان المستقبل.

وبهذا نعرف أنّ علّة التسمية بـ «الغابر» هو دلالتها اللغوية على «البقاء والمكوث»، والمضارع دال على الحال والاستقبال، فتكون التسمية ملائمة ومطابقة.

ثانياً: مصطلحات دلالة أفعال الأمر

اصطلح أبو القاسم المؤدّب على أفعال الأمر الواردة في القرآن الكريم بحسب الدلالة المقصودة من حيث:

---

(27) دقائق التصريف: 151.

(28) دقائق التصريف: 422، والعائر: الذاهب.

(29) دقائق التصريف: 101.

(30) فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً تُرك على حاله، نحو: نَدَحرج، ودَخرِج، وإن كان ساكناً جلبت له همزة وَصل، وترتّب على المشابهة شبه في الحالات الإعرابية وحركاتها سوى أن المضارع معرب، والأمر مبني.

ينظر: شرح «الرضي على الكافية 4/ 123).

الوجوب، والوعيد، والترغيب، والإباحة، والتهديد. . . .

فقال:

«واعلم أنّ الأمر في جميع القرآن على ثلاثة وعشرين معنى:

ـ فمنه: أمر وجوب، نحو قوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ . . .﴾ [سورة البقرة، الآية: 43].

ـ ومنه: أمر وعيد، نحو قوله: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [سورة فصلت، الآية: 40].

ـ ومنه: أمر اعتبار، نحو قوله: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ﴾ [سورة النمل، الآية: 69].

ـ ومنه: أمر ترغيب، نحو قوله: ﴿وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [سورة الجمعة، الآية: 10].

ـ ومنه: أمر إبانة، نحو قوله: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة يونس، الآية: 101].

ـ ومنه: أمر إباحة، نحو قوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ﴾ [سورة المائدة، الآية: 2].

ـ ومنه: أمر مهدّد، نحو قوله: ﴿قُلِ ٱسْتَهْزِءُواْ﴾ [سورة التوبة، الآية: 64].

ـ ومنه: أمر تنبيه، نحو قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾ [سورة الأنعام، الآية: 47].

ـ ومنه أمر أدب، نحو قوله: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [سورة النور، الآية: 61].

ـ ومنه أمر انتهار، نحو قوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا﴾ [سورة الأنعام، الآية: 91].

ـ ومنه أمر شهادة، نحو قوله: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [سورة المائدة، الآية: 8].

ـ ومنه أمر لطف، نحو قوله: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: 93].

ومنه أمر تخويف، نحو قوله: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية: 94].

ـ ومنه أمر مَسْخ، نحو قوله: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: 166].

ـ ومنه: أمر تحذير، نحو قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: 71].

ـ ومنه: أمر تكوين، نحو قوله: عزّ وجل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [سورة النحل، الآية: 40].

ـ ومنه: أمر ابتهال، نحو قوله: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ﴾ [سورة آل عمران، الآية: 61].

ـ ومنه: أمر استبسال، نحو قوله: ﴿فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ﴾ [سورة التوبة، الآية: 83].

ـ ومنه: أمر استغفار، نحو قوله: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [سورة نوح، الآية: 10].

ـ ومنه: أمر تعوّذ، نحو قوله: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [سورة المؤمنين، الآية: 97].

ـ ومنه: أمر توبيخ، نحو قوله: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: 93].

ـ ومنه: أمر إزعاج، نحو قوله: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم﴾ [سورة الإسراء، الآية: 64].

ـ ومنه: أمر دعاء، نحو قوله: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [سورة غافر، الآية: 60].

* * *

أقول: عبارات أبي القاسم المؤدب: أمر وجوب، أمر وعيد، أمر اعتبار، اصطلاحات جديدة في ميدانها، في تلك الحقبة المتقدّمة، وما نجده

في كتب النحاة[31] قسمة أفعال الأمر بحسب المخاطبين:

إذْ اصطلحوا بِـ «الأمر» إذا كان الخطاب صادراً لمن دونك.

و بِـ «الطلب» إذا كان للنظير.

و بِـ «الدعاء» إذا كان لمن هو أعلى منك.

أما تقسيمات المؤدّب فهي رائدة في ميدان الدراسة النحوية، تناولها مَنْ جاء بعده من نحاة وغيرهم.

فقد ذكر ابن فارس «ت 395 هـ» طرفاً منها[32].

وكذا الرضي «الأستراباذي» ت 688 هـ» في شرحه لكافية ابن الحاجب[33].

● وتناولها البلاغيون ـ أيضاً ـ عندما بحثوا خروج الأمر عن معناه الأصلي إلى أغراض مجازية تفهم من سياق الكلام»[34].

● ونجد هذا ـ أيضاً ـ عند الأصوليين[35].

● غير أنّ هؤلاء جميعاً لم يصطلحوا عليها، كما وجدناه عند أبي القاسم المؤدب.

* فابن فارس وصفها وصفاً، فقال: أمر وهو تمنّ، أمر والمعنى تسليم....

* وكذلك الحال عند الرضي الأسترابادي.

* أمّا الأصوليون والبلاغيون فقد ذكروا المعاني فحسب، وأكّدوا عليها، فقالوا يخرج الأمر: للدعاء، وللالتماس، وللتمنّي، وللتهديد.....

ويبقى أبو القاسم المؤدب، هو الرائد في ذكر اصطلاحات الأمر المركّبة ذات المعاني المختلفة.

---

(31) المقتضب 2/ 132، وشرح المفصل 7/ 58، وشرح الرضي على الكافية 1/ 30.

(32) الصاحبي في فقه اللغة: 184.

(33) شرح الرضى على الكافية 4/ 123.

(34) الإيضاح، للقزويني: 147، والطراز المتضمن لأسرار البلاغة 3/ 282.

(35) الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي 2/ 14.

ثالثاً: مصطلحات أخرى:

- 1 -

«الملتوي»

الملتوي: مصطلح أطلقه المؤدّب على الفعل المعتلّ، أذا كان لفيفاً مفروقاً، أي: ما اعتلّت فاؤه ولامه، يفرق بينهما حرف صحيح.

وعلّل هذه التسمية بقوله:

«وسمّي ملتوياً لالتواء الحرفين المعتلّين بحرف صحيح»[36].

ومثّل له بِـ «وشَى»، و «وَلِيَ».

* وأبقى مصطلح «اللفيف» على إطلاقه للّفيف المقرون، وقال: «سُمّي لفيفاً، لأنّه التفّ فيه حرفان معتلاّن بحرف تقدّمهما صحيح»[37].

ومثّل له بِـ «هَوِيَ..... وعَوَى....».

- 2 -

«المفكوك»

أطلق أبو القاسم المؤدّب مصطلح «المفكوك» على أحد أجناس الصحيح الثلاثة، قال:

«والصحيح على ثلاثة أجناس: صحيح سالم ظاهر، وصحيح مضاعف، وصحيح مفكوك»[38].

ويريد بالمفكوك: المفصول[39]، وفيه قال:

---

(36) دقائق التصريف: 346، وانظر: 126.

(37) دقائق التصريف: 335.

(38) دقائق التصريف: 150.

(39) لسان العرب: فكك 5/ 3451.

«وسمّي مفكوكاً، لأنه فُكّ بين الحرفين المتجانسين بحرف يخالفهما، نحو: سَدَسَ، وثَلَثَ، وقَلِق، وحَرِج....»[40].

3 ـ من اصطلاحات حروف المعاني

«حروف التفرقة، حروف النَدْه، حروف الحكاية»

لحروف المعاني انقسامات متعدّدة عرفتها كتب النحو[41]:

ـ منها: قِسمة من حيث المعاني.

ـ ومنها: قِسمة من حيث العمل الإعرابي.

ـ ومنها: قِسمة من حيث ما تدخل عليه.

ـ ومنها: قِسمة من حيث شكل أبنيتها.

ـ أما أبو القاسم المؤدّب فقد ذكر قِسمةً جديدةً لا عهد لغيره بها، فقال:

«الحروف على ثلاثة أصناف:

* صنف يسمّى حروف التفرقة.

* وصنف يُسمّى حروف النَدْه.

* وصنف يُسمّى حروف الحكاية»[42].

بعد هذا بدأ بشرح هذه المصطلحات، فقال:

ـ فأما «حروف التفرقة» فإنّها نحو: «قد»، و «هَلْ»، و «بَلْ»[43] سمّيت حروف التفرقة، لأنّها تفرِق بين حدود الكلام».

---

(40) دقائق التصريف: 359، وانظر: 151.

(41) المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني 1/ 85، وهداية السالك إلى ألفية ابن مالك 1/ 24.

(42) دقائق التصريف: 397.

(43) * قد: حرف معنى يفيد التحقيق، والتقريب، والتقليل، والتوقّع، ويتوقف كل معنى على السياق الذي يرد فيه.

* هل: حرف استفهام، وقد يفيد مع الاستفهام التقرير والتوبيخ، أو النفي أو معنى قَدْ.

* بل: حرف يفيد الإضراب أي: السكوت عما قبلها والأخذ بكلام ثان.

(نظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 269، 339، 253 وحروف المعاني: 13، 2، 14.

ـ «وحروف النَّذه[44]: مثل : حَلْ في زجر الناقة[45]، و «صَهْ»، و«مَهْ»[46].

ويريد بهذا الصنف حروف زجر الإنسان والحيوان، وهي ألفاظ خصّها بعض اللغويين[47] بأبواب مستقلة في كتُب «الفَرق».

ـ «حروف الحكاية»: مثل: «دَدْ»، و «طَقْ»[48].

ويريد بِـ «دَدْ»: حكاية نشاط الطَّربَ، وضرب الأصابع»[49].

و «طَقْ»: حكاية صوت حجر على حجر، أو حافر على حجر[50].

* * * * *

وأخيراً فهذا بحث كُتِب على عَجَل: للتعريف بالكتاب ومصطلحاته ليكون حافزاً لأبنائنا طلبة الدراسات العليا على تناوله بالدراسة، لما تميّز به من دراسة صرفية متميّزة، من حيث المنهج، والموضوعات، والمصطلحات، والتعليقات، وتعليل المسمّيات، والربط بين الدراسة الصرفية والصوتية، والرواية عن القدماء، فهو يعدّ ـ بحقّ ـ مرحلة متميّزة في هذا الميدان بعد سيبويه، والمازني.

والحمد لله رب العالمين.

---

(44) النذه: الزجر عن كل شيء بالصياح (لسان العرب): نده 6/ 4386.

(45) الفَرق، للأصمعي: 107.

(46) صَهْ: زجر للإنسان إذا أمر بالسكوت، و «مَهْ» إذا نُهي عن شيء.
ومِنْ ألفاظ الزجر: هَجْ: للبعير، وحَرْ: للحمار، وعَدّ: للبغل وأُسْ: للغنم، واجْدَمْ: للفرس.

(47) كـ «قطرب» في كتابه «الفَرق».
والأصمعي في كتابه «الفَرق» أيضاً، وهما منشوران.

(48) دقائق التصريف: 397.

(49) لسان العرب: ددن 2/ 1346.

(50) لسان العرب: طقق 4/ 2684.

مصادر البحث

1 ـ **القرآن الكريم**.

2 ـ **أسرار العربية**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد البيطار (دمشق، 1957).

3 ـ **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي (بيروت، 1988).

4 ـ **الأضداد**، للأصمعي، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد (بيروت، 1912).

5 ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لأبي البركات الأنباري (طبعة دار الفكر، بيروت).

6 ـ **الإيضاح في علوم البلاغة**، للقزويني (بيروت طبعة دار الكتب العلمية).

7 ـ **البحث النحوي عند الأصوليين**، د: مصطفى جمال الدين (بغداد، 1980).

8 ـ **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي (بيروت 1990).

9 ـ **التعبير الزمني عند النحاة العرب**، د. عبد الله بوخلخال (الجزائر، 1987).

10 ـ **الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي، تحقيق د: طه محسن (الموصل، 1976).

11 ـ **حروف المعاني**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي الحمد (بيروت، 1984).

12 ـ **دقائق التصريف**، لأبي القاسم محمد المؤدب، تحقيق: أحمد القيسي وحاتم الضامن، وحسين تورال (بغداد، 1987).

13 ـ **الزمن في اللغة**، لعباس العقّاد، «مجلة مجمع اللغة العربية ع 14، 1962».

14 ـ **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر (بنغازي، 1973).

15 ـ **شرح المفصل**، لابن يعيش، طبعة دار الكتب بيروت.

16 ـ **الصاحبي في فقه اللغة**، لابن فارس، تحقيق: د. مصطفى الشويمي (بيروت، 1964).

17 ـ **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة**، ليحيى العلوي (بيروت، 1982).

18 ـ **الفَرق**، للأصمعي، تحقيق: د. صبيح التميمي (بيروت، 1987).

19 ـ **الفعل والزمن**، د: عصام نور الدين (بيروت، 1984).

20 ـ **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة، 1966).

21 ـ **الكشاف**، للزمخشري.

22 ـ **لسان العرب**، لابن منظور طبعة دار المعارف بالقاهرة.

23 ـ **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون (دار المعارف، 1987).

24 ـ **معاني القرآن**، للفراء، تحقيق محمد النجار وآخرين (بيروت، 1983).

25 ـ **معاني الماضي في القرآن الكريم**، حامد عبد القادر، مجلة مجمع اللغة العربية ع 10، 1938.

26 ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر (بغداد، 1982).

27 ـ **المقتضب**، للمبرد، تحقيق: المرحوم يوسف عضيمه (القاهرة، 1963).

28 ـ **هداية السالك إلى ألفية ابن مالك**، د. صبيح التميمي (الجزائر، 1990).

29 ـ **همع الهوامع**، لجلال الدين السيوطي، طبعة (دار المعرفة ببيروت).